الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية لاستثمار أموال الزكاة على الفرد والدولة

فى هـذا الفـصل تقـوم الباحثـة بدراسـة دور اسـتثمار أمـوال الزكـاة فى تلبيـة احتيـاجـات الفـرد والمجتمـع ، ودور المـشروعات الزكويـة فى التنميـة، وآثارهـا الاقتصادية، وتقوم الباحثة أيضاً بعرض مشروع إقامة مؤسسة زكوية فى جمهورية مصر العربية ودورها فى علاج بعض المشاكل الاقتصادية.

وتتناول الدراسة:

المبحث الأول: دور استثمار أموال الزكاة فى تلبية احتياجات الفرد وتخفيف أعباء الدولة.

المبحث الثانى: أثر استثمار أموال الزكاة على الدخل القومى والتنمية.

المبحث الثالث: مشروع مقترح لإقامة مؤسسة زكوية فى جمهورية مصر العربية (دراسة تطبيقية).

المبحث الأول

دور استثمار أموال الزكاة

فى تلبية احتياجات الفرد وتخفيف أعباء الدولة

تقوم الباحثة فى هذا المبحث بدراسة أثر استثمار أموال الزكاة على مستوى الفرد، والدولة، ودور مؤسسة الزكاة فى مواجهة الأزمات.

وتتناول الدراسة:

- المطلب الأول: استثمار أموال الزكاة لإشباع الحاجات البشرية المتطورة (على مستوى الفرد).
- المطلب الثانى: أثر استثمار أموال الزكاة على الموازنة العامة للدولة.
- المطلب الثالث: دور مؤسسة الزكاة فى مواجهة الأزمات.

المطلب الأول
استثمار أموال الزكاة لإشباع الحاجات البشرية المتطورة
(على مستوى الفرد)

نظراً لتعدد الحاجات وتطورها بصفة مستمرة وارتفاع أسعار السلع الضرورية بشكل أكبر من ارتفاع الدخل، أو قد يكون هذا الارتفاع غير مصحوب بارتفاع الدخل، فإن زيادة نصيب مستحق الزكاة نتيجة استثمار أموال الزكاة، سوف يمكنه من مواجهة حاجاته الضرورية، وتتناول الدراسة:

أولاً: مفهوم الحاجة .

ثانياً: العوامل التى تؤدى إلى ظهور الحاجات.

ثالثاً: دراسة سلوك مستحق الزكاة (كمستهلك) فى ظل الظروف الحالية.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: مفهوم الحاجة:

تنشأ الحاجات من قوى موجودة بداخل الطبيعة البشرية ، مما يستلزم إشباع هذه الحاجات، وعدم إشباع هذه الحاجات قد يؤدى إلى تدمير هذه الطبيعة، فهذا الإشباع يترادف مع الحياة والرفاه[1] ، فالإنسان يجتهد ويسعى لإشباع أهم الحاجات بالنسبة إليه.

١-الحاجة في علم الاقتصاد:

الحاجة هي شعور بالحرمان يلح على صاحبه لإشباعه، فهي الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة. وتعتبر الحاجات المولد الرئيسي للطلب على السلع، ومن ثم تؤثر على الأسعار والأرباح. فالحاجة القوية ترفع الأسعار والأرباح ومن ثم يزيد إنتاجها والعكس[2].

---

(1) MENGER, Carl: Principles Of Economics, Ludwing von Mises Institute, U.S.A, 2007, p.77.

(٢) محمد (يوسف كمال)، فقه اقتصاد السوق- النشاط الخاص، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ط٣، ص٨٦.

٢- مراتب الحاجات فى نظر الفقهاء:

قام فقهاؤنا العظام بتأصيل هذه المنافع والمصالح، وتنظيمها تنظيماً بديعاً قائماً على الأهمية وفقه الأولوية، حيث قسموها إلى ثلاثة أنواع بل ثلاث رتب وهى:

المرتبة الأولى:

الضروريات التى لابد منها فى قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة ، بل على فساد وهلاك[١].

فالضروريات تشمل كافة الأفعال والأشياء التي تتوقف عليها صيانة الأركان الخمسة للحياة الفردية والاجتماعية الصالحة بنظر الإسلام وهذه الأركان هي الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وصيانة هذه الأركان من أهم مقاصد الشريعة.

المرتبة الثانية:

وهى الحاجيات المطلوبة للإنسان ولدوام هذه الحياة، فهي مازاد عن حد الضرورة والذى يترتب على إهمالها أو عدم وجودها حرج وضيق للإنسان في هذه الحياة وتؤثر بالتالي على مهمة أدائه لتحقيق رسالته فيها على الوجه الصحيح، أو على وجه الكمال[٢].

المرتبة الثالثة:

وهى التحسينيات والكماليات ، وهى ما كان بها كمال حال الفرد بحيث يصل إلى أعلى المراتب في كل الطيبات، فهي تحقق تمام سعادة الإنسان في هذه الحياة بكل مظاهرها.

---

(١) انظر المرجع السابق، ص ١٩٩، ٢٠٠.

(٢) واصل (نصر فريد)، آفاق استثمار الاموال وطرقها فى الإسلام ـ فى الوطن العربى والإسلامى، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ط١ ، ص٣٠.

ثانياً: العوامل التي تؤدى إلى ظهور الحاجات:

١-عوامل ذاتية:

تعود إلى طبيعة الإنسان الحيوية، كالحاجة للطعام، والشراب، واللباس، والسكن، والعلاج، والانتقال، ومنها ما هو عارض كالحاجة للعلاج، ومنها ما هو متجدد كالحاجة للشراب، وهى حاجات موضوعية توجد عامة فى البشر[١].

٢- عوامل خارجية:

تتزايد الحاجات البشرية بصفة مستمرة وكأنها أصبحت غير محدودة، خاصة في ظل المجتمعات الحديثة، وتحت ظروف التطور العلمي الهائل في العصر الحديث، فهي تنمو وتزداد على الدوام، وكلما ظهرت البضائع الجديدة، نشأت معها حاجات جديدة[٢]، ويساعد الإعلام عن طريق الإعلان عن المنتجات على زيادة الرغبة باقتناء هذه المنتجات .

فاستقرار الحاجات البشرية وبالتالي استقرار الإنتاج على نمط معين، لم يعد من الصفات اللازمة للمجتمع الحديث، ذلك لأن حتمية التطور العلمي، تفرض على المجتمعات ، هذه الحالة من الديناميكية والحركة، الأمر الذي نتج عنه ذلك الارتفاع المستمر في مستويات المعيشة عبر الأجيال، فإن مستوى المعيشة الذي يرتضيه الجيل السابق، لا يمكن أن يقبله الجيل الحالي على أنه قضية معطاة، فالتطور والرقى، وتقدم وسائل الإنتاج ، هما من صفات هذا العصر، وهما أيضا وليدتا التطور في الحاجات البشرية ونتيجة لعدم استقرارها وجمودها[٣]، «وأن الحاجات تتطور بتطور الأزمنة،

---

(١) محمد (يوسف كمال)، فقه اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص٨٦.

(٢) فرحان (محمد البشير) ، الحاجة واثرها فى الاقتصاد الإسلامى، رسالة ماجستير ، المعهد العالى للدراسات الاسلامية، قسم اقتصاد، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٤٤.

(٣) المرجع السابق، ص١٤٥ ، ١٤٦.

وتتغير بتغير البيئات ، وكم من أشياء كانت كمالية أو ترفيهية في زمن ما غدت اليوم حاجية أساسية، وكم من أشياء تعد في بعض البيئات تحسينية تعتبر في بيئة أخرى وكأنها من الضرورات، فلا جمود في تقدير الحاجات والمطالب الاقتصادية للإنسان»[1].

ثالثاً: دراسة سلوك مستحق الزكاة (كمستهلك) في ظل الظروف الحالية:

لن يستطيع الفقير عزل نفسه عن هذه التطورات العلمية وارتفاع الأسعار الذي يحدث من حوله وفى معظم الأحيان يلحق بحاجاته الضرورية .

فإذا كانت الزكاة قادرة على توفير حاجاته الضرورية، فإن استثمار أموال الزكاة سوف يساعده على الحصول على جزء من حاجياته وربما الكثير من الحاجيات مما يرفع عنه الضيق والحرج فيقلل من مشقته في هذه الحياة.

ولتوضيح ذلك سوف تقوم الباحثة بإعطاء مثال لسلوك مستحق الزكاة نتيجة التطور العلمي، ومثال آخر لسلوك مستحق الزكاة في حالة ارتفاع الأسعار للسلع الضرورية كالتالى:

مثال١: لتفسير سلوك مستحق الزكاة (كمستهلك) نتيجة التطور العلمي الذي يحدث في المجتمع الذي يعيش فيه:

أ- سلوك مستحق الزكاة (كمستهلك للسلع) قبل حصوله على الزكاة:

سوف افترض أن هناك شخصاً دخله (ل): ٧٠٠ جنيه، وأنه يقوم بإنفاقها كلها على مجموعة سلع ضرورية (س)، فإذا كان متوسط سعر الوحدة (ث١)=٧ جنيه

(١) القرضاوى(يوسف) ، دور القيم والاخلاق فى الاقتصاد الاسلامى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ط١، ص١٧١.

ل = س×ث١

٧٠٠ = ٧ س ∴ س = ١٠٠ وحدة

أى أن عـدد الوحـدات التـى يقـوم باسـتهلاكها ١٠٠ وحـدة مـن الـسلع الضرورية (س) ولا يقوم باستهلاك أى من مجموعة الحاجيات (ص).

وافترض أن نتيجة التقدم التكنولوجى أصبحت سلعة من مجموعة الحاجيات (ص) أصبحت سلعة ضرورية، وأن سعر هذه الوحدة ث٢ = ٢١ جنيه.

سوف يكون أمام هذا الشخص بديلان:

- البديل الأول: يقرر الاستغناء عن ٣ وحدات من مجموعة السلع الضرورية (س) مقابل هـذه الوحـدة مـن المجموعـة (ص)، إذا اعتقـد أن هـذه الوحـدة أهميتها أكبر من أهمية الوحدات التي تم الاستغناء عنها من المجموعة (س).
- البديل الثانى: يقوم بالاستغناء عن هذه الوحدة من (ص) إذا اعتقد أن أهمية الوحدات المستهلكة من (س) أكثر أهمية من هذه الوحدة من (ص).

وهذه المفاضلة في كلتا الحالتين ، سوف تسبب له ضرراً مادياً و معنوياً سواءً اختار البديل الأول أو البديل الثاني.

ب- بعد حصول هذا الشخص على الزكاة:

سوف يستطيع الحصول على السلع الضرورية (س) التى تحقق له الإشباع في حدود دخله بالإضافة إلى السلعة (ص) من الحاجيات التي أصبحت ضرورية.

ج- عند القيام باستثمار أموال الزكاة:

نتيجة استثمار أموال الزكاة سوف يحدث زيادة في حصيلة الزكاة، وبالتالي زيادة مبلغ الزكاة الذي سوف يحصل عليه هذا الشخص، وبالتالي زيادة استهلاكه من السلع الضرورية والحاجيات في نفس الوقت.

من هذا المثال نستنتج أن استثمار أموال الزكاة سوف يقلل من عبء الفقراء والمحتاجين، ويساعدهم في مواجهة هذا التطور الهائل الذي يحدث بسرعة كبيرة، ولا يقابله في نفس الوقت زيادة فى الدخل.

مثال٢: لتفسير سلوك مستحق الزكاة (كمستهلك) بسبب التضخم:

يعنى التضخم بوجه عام الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار، وهو لاشك يؤثر على الاستهلاك من السلع المختلفة بافتراض ثبات الدخل النقدي للمستهلك[١].

سوف تقوم الباحثة باستخدام نظرية السواء **INDIFFERENCE THEORY** في توضيح سلوك المستهلك وقبل عرض المثال سوف يتم توضيح معنى مصطلح منحنى السواء، ومصطلح خط الميزانية:

- منحنى السواء **THE INDIFFERENCE CURVE**

ويعرف بأنه: المحل الهندسى للنقاط التى تمثل مجموعات سلعية تعطى نفس مستوى الإشباع للمستهلك[٢].

فكل مجموعة توضح الكمية من كل سلعة من السلعتين اللتين تكونان هذه المجموعة والتي تحقق نفس الإشباع الذي تحققه المجموعات الأخرى[٣].

- خط الميزانية **BUDGET LINE**

وهو يوضح المجموعات السلعية التى تتكلف نفس القيمة، ويمكن للمستهلك أن يحصل عليها في حدود دخله في ظل أسعار معينة[٤].

---

(١) عبد القادر (محمد عبد القادر)، التحليل الاقتصادى الجزئى بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥م، ص١٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص٨٧ .

(3) SAMUELSONY, Paul, NORDHAUS, William D: ECONOMICS, MC Grow. Hill, Inc., U.S.A, 15th ed, 1995, P: 87.

(٤) عبد القادر، التحليل الاقتصادى الجزئى بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص٩٠.

المثال :

أفترض أن دخل مستحق الزكاة (المستهلك) ٥٠٠ جنيه، وأنه يقوم بإنفاق دخله على سلعتين ضرورتين س، ص

سعر الوحدة من س = ١٠ جنيه ، وسعر الوحدة من ص = ٥ جنيه

ومن ثم فان خط الميزانية هو أ ب بالشكل رقم (٣- ١)، وافترض أن وضع التوازن يتحقق عند ن١، حيث الكمية المستهلكة من (س) = ٢٥ وحدة والكمية المستهلكة من (ص) = ٥٠ وحدة.

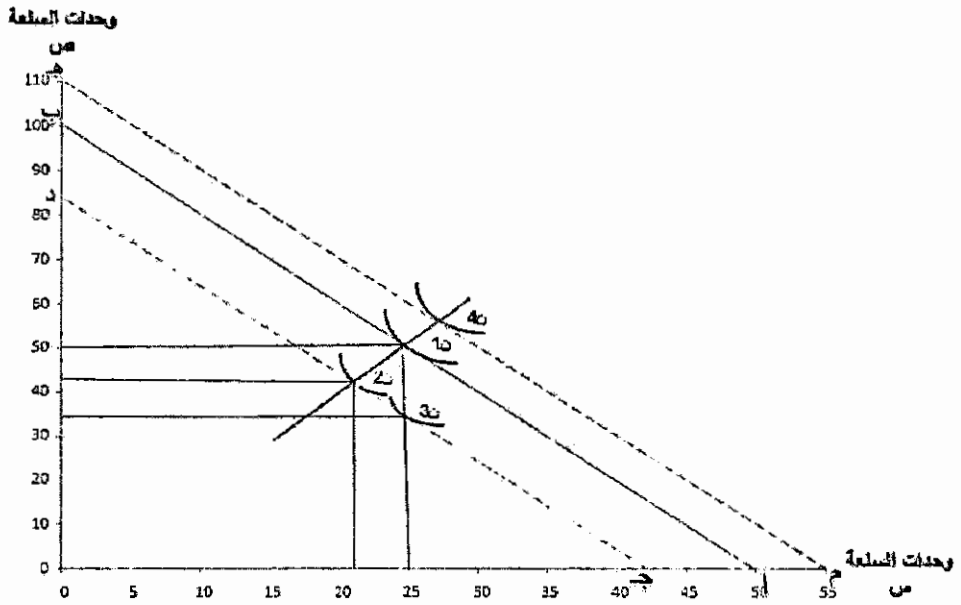

شكل رقم 3-1

تفسير سلوك مستحق الزكاة باستخدام منحنيات السواء

أ- سلوك مستحق الزكاة بعد حدوث التضخم وقبل الحصول على الزكاة:

افترض أنه حدث تضخم وحدث ارتفاع فى الأسعار للسلعتين (س) ، (ص) بنسبة ٢٠٪.

فإن سعر الوحدة من (س) سوف تصبح ١٢ جنيه.

وإن سعر الوحدة من (ص) سوف تصبح ٦ جنيه.

مع ثبات الدخل.

ونتيجة ذلك سوف ينتقل خط الميزانية لأسفل ناحية اليسار من الوضع أ ب إلى الوضع ج د موازياً نفسه دلالة على أن الدخل الحقيقي قد انخفض.

- فإذا كانت السلعتان (س) ، (ص) تمثلان نفس الأهمية للمستهلك فإنه سوف يقوم بتخفيض السلعتين بنفس النسبة، وينتقل إلى النقطة ن٢ التي تمثل أقصى إشباع ممكن من وجهة نظره في حدود دخله.
- أو قد يختار أن يقلل من السلعة (ص) إذا كانت السلعة (س) تمثل أهمية أكثر من وجهة نظره لحياته، وفى هذه الحالة سوف ينتقل إلى النقطة ن٣.
- أو يختار أن يقلل من السلعة (س) إذا كانت السلعة (ص) تمثل أهمية أكثر من وجهة نظره لحياته، وفى هذه الحالة سوف ينتقل إلى نقطة أخرى تحقق له الإشباع على خط الدخل ج د.

معنى هذا أن المستهلك سوف يتنازل عن جزء من سلعه الضرورية، وذلك بسبب دخله المحدود، وغالباً لاتحدث زيادة فى الدخل تمكنه من مواجهة ارتفاع الأسعار.

وقد قامت الباحثة بعرض هذا المثال لتوضيح المعاناة التى يعيشها الفقير نتيجة هذا الارتفاع المستمر في أسعار الحاجات الضرورية، فقد لا يستطيع الفقير شراء ما يسد به جوعه، بل يستهلك ما يبقيه على قيد الحياة.

ب-بعد حصول مستحق الزكاة على الزكاة:

يستطيع الحصول على الكميات من هذه السلع الضرورية (س)، (ص) والتي كان يحصل عليها قبل ارتفاع الأسعار.

ج- عند القيام باستثمار أموال الزكاة

سوف تتحقق زيادة في حصيلة الزكاة، وزيادة مبلغ الزكاة الذي يحصل عليه هذا الشخص، وبالتالي يستطيع أن يزيد استهلاكه من هذه السلع وينتقل إلى خط الميزانية م هـ ، ويتحقق له أقصى إشباع عند النقطة ن٤، حيث ينتقل منحنى السواء جهة اليمين مما يعبر عن إشباع كلى أكبر.

المطلب الثانى
أثر استثمار أموال الزكاة على الموازنة العامة للدولة

تتناول الباحثة دراسة هذا المطلب كالتالى:

أولاً: تطور دور الدولة وأثره على النفقات الاجتماعية.

ثانياً: مفهوم الموازنة العامة للدولة .

ثالثاً: أثر استثمار أموال الزكاة على النفقات العامة للدولة.

وسوف يتم تناول هذه النقاط كالتالى:

أولاً: تطور دور الدولة وأثره على النفقات الاجتماعية:

فى ظل المذهب الفردى كان يُنظر للدولة على أنها مجرد حارسة، وكان الإنفاق العام يتحدد بالقدر اللازم فقط لتدخلها فى المرافق التقليدية ، التى يعجز الأفراد عن القيام بها، وقد ترتب على ذلك أن قل حجم الإنفاق العام للدولة بالقدر الذى كان يفى بحاجات الدولة المستهلكة لخدمات المرافق التقليدية البسيطة التى كانت تقوم بها، وقد سادت هذه الأفكار المذهبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع تفاوت فى مدى تدخل الدولة، فى البلاد المختلفة طبقاً للظروف الواقعية لكل منهما.

ومع بداية القرن العشرين، بدأت تغرب فلسفة المذهب الفردى وتفسح المجال لفلسفة التدخل، حيث أصبحت الدولة تتدخل بشكل أكبر لإشباع حاجات الأفراد[1].

وكان نتيجة هذا التطور أن تنوعت النفقات العامة للدولة وزاد حجمها إلى القدر الذى يفى بمتطلبات الفلسفة الجديدة[2].

---

(١) ناصر (زين العابدين)، علم المالية العامة ـ دراسة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبى المصري، مطبعة المعرفة، القهرة، ب ت، ص ٧٤، ٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص٧٥.

ونتيجة لانتشار المذاهب الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة، وكذلك الأزمة الكبرى سنة ١٩٢٩ ، تقدم الوعى الاجتماعى، حيث امتدت الحماية الاجتماعية لتشمل أفراداً من المجتمع غير العمال كالمكفوفين والأرامل. فظهر بذلك نظام الضمان الاجتماعى[١].

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ورغبةً من دول الغرب فى حث رعاياها على خوض غمارها نادى ميثاق الأطلنطى الذى عقدته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤١ - بوجوب تحقيق الضمان الاجتماعى للأفراد.

وأشارت المواثيق الدولية بعد ذلك إلى الحق فى الضمان الاجتماعى، ومن ذلك إعلان حقوق الإنسان الذى أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٨م[٢].

والضمان الاجتماعى يختلف عن التأمين الاجتماعى، حيث إن كل فرد فى التأمين الاجتماعى يؤدى قسطاً من دخله فى نظير تأمينه عنده عجزه الدائم، أو المؤقت. أما فى الضمان الاجتماعى فالمساعدات تمول من خزينة الدولة باعتمادات مالية تدرج فى الموازنة العامة دون أن يشترك أفراد المجتمع بأداء قسط معين[٣].

فالضمان الاجتماعى هو نظام للمساعدات الاجتماعية العامة تؤدى بمقتضاه الدولة مساعدات (نقدية أو عينية) لفئة أو فئات من المحتاجين فى المجتمع الذين ليس لهم مال أو مورد كافٍ للرزق، وذلك دون دفع أى اشتراكات أو أقساط من جانب المضمونين[٤].

---

(١) مناصرة (عزوز)، أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص١٣٧.
(٢) عبد الله (عثمان حسين)، الزكاة - الضمان الاجتماعى الإسلامى ، مرجع سابق، ص١٦٢.
(٣) إبراهيم (مدحت حافظ)، دور الزكاة فى خدمة المجتمع، دار الغريب، القاهرة ، ١٩٩٥م، ص٩٦ .
(٤) عبد الله (عثمان حسين)، الضمان الاجتماعى الإسلامى، مرجع سابق، ص١٦٣.

ثانياً: مفهوم الموازنة العامة:

الموازنة العامة: هى تقدير تفصيلى لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الدولة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الموازنة، الذى يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ موازنة الدولة بجانبيها التحصيلى والإنفاقى، طبقاً للبرنامج التفصيلى الذى تتضمنه(١).

فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالى لخطة الحكومة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف قومية محددة فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فالموازنة العامة للدولة ما هى إلا ميزانية متوقعة ومقترحة للدولة عن السنة المالية القادمة(٢).

ثالثاً: أثر استثمار أموال الزكاة على النفقات العامة للدولة:

إن النفقات الاجتماعية تمثل نسبة كبيرة من النفقات العامة للدولة، فلو استبعدنا التأمين الاجتماعى نظراً لأن الأشخاص يقومون بدفع أقساط من دخلهم مقابل تأمينهم عند العجز، ونستبعد أيضاً النفقات الاجتماعية التى يستفيد منها الغنى والفقير مثل الدعم على (المنتجات البترولية)، فإن النفقات المتبقية تمثل المزايا الاجتماعية أو الضمان الاجتماعى الذى تقدمه الدولة للمحتاجين بدون مقابل، مثل الخدمات الطبية وتعويضات البطالة وإعانات طلاب العلم الوافدين والمساعدات لبعض فئات المجتمع التى تتعرض لظروف اقتصادية واجتماعية خاصة، بهدف حماية هذه الفئات ومساعدتها على مواجهة هذه الظروف التى قد تؤثر سلباً على مستوى معيشتهم، وغيرها من الخدمات التى تقدمها الدولة للفقراء والمحتاجين.

---

(١) مناصرة (عزوز)، أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص١٣.

(٢) لطفى (عبد المنعم)، المالية العامة الحديثة وآثارها الاقتصادية مع التطبيق على مصر، دار صرح، القاهرة، ٢٠١٢م، ط١، ص١٧.

فالإعانات الاجتماعية من النفقات التحويلية التى تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل القومى وتقدمها الدولة بدون مقابل. وهذه الإعانات تمثل نسبة ليست بالقليلة فى النفقات العامة للدولة.

عند قيام مؤسسة الزكاة باستثمار أموال الزكاة سوف تزيد من تحرر هذا الجزء من المصروفات من النفقات العامة للدولة، لأنها سوف تقوم بتقديم هذه الخدمات والإعانات لمستحقى الزكاة الذين يمثلون الفئة المستهلكة لهذا الجزء من النفقات العامة للدولة.

وبالتالى تستطيع الدولة استخدام هذا الجزء من النفقات فى مشروعات البنية التحتية، أو سداد ديونها أو غير ذلك وفقاً لما تراه الدولة مناسباً للصالح العام.

وفيما يلى عرض لبعض المساهمات التى يمكن أن تقوم بها مؤسسة الزكاة:

١- سوف تقوم مؤسسة الزكاة بإقامة عدد من المشروعات فى معظم مدن، أو محافظات الدولة بواسطة المؤسسة المركزية، والمؤسسات الفرعية الموزعة فى أنحاء الدولة، وهذه المشروعات سوف تستوعب عدداً كبيراً من العمالة وتتيح فرص عمل للعاطلين القادرين على العمل ولا يجدوا فرص عمل، وبالتالى سوف تسهم فى تخفيض تعويضات البطالة من النفقات العامة من بند النفقات الاجتماعية.

٢- إقراض المحتاجين قروضا حسنةً لإقامة مشروعاتهم الخاصة بما يتيح نوعاً آخر من فرص العمل.

٣- إتاحة فرص للسيدات الفقيرات عن طريق إنشاء مراكز لتدريب الفتيات والسيدات الفقيرات للحصول على مهن وحرف مناسبة (الخياطة، التطريز، السجاد) تساعدهن على كسب العيش الكريم، وشراء أدوات المهنة أو الحرفة لهن

والمواد الخام لتشجيعهن على سلوك سبيل العمل والكسب والإنتاج، ويمكن استمراراً للعون مساعدتهن على تصريف إنتاجهن بجهود ورعاية من قسم مختص بمؤسسة الزكاة[1].

٤- إنشاء مراكز طبية لذوى الاحتياجات الخاصة من الفقراء والتى تقوم بالآتى:

أ- توفير الرعاية الطبية.

ب- توفير الأجهزة التعويضية للمحتاجين.

ج- توفير كراسى متحركة للمعاقين .

د- إلحاق ورش عمل بهذه المراكز الطبية لتدريب القادرين على تعلم مهنة، أو حرفة ، حيث يقوم المركز الطبى بتحديد الحالة المرضية للشخص وتحديد قدرته على العمل أم لا.

٥- إنشاء عيادات طبية مجانية أو برسوم رمزية فى معظم التخصصات وصرف الدواء بالمجان، والتركيز على إنشاء هذه العيادات فى القرى النائية والعشوائيات.

٦- إعطاء منح لطلبة العلم الوافدين من دول أخرى.

٧- مشروعات الإسكان: بناء المساكن الاقتصادية وتمليكها بسعر التكلفة أو بأقل منه مع تقسيط الثمن، أو إعطاء قروض أو منح بقصد المعاونة على حل مشكلة السكن[2].

---

(١) عبد الله (عثمان حسين)، الزكاة: الضمان الاجتماعى الإسلامى، مرجع سابق، ص١٣١ .

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المطلب الثالث

دور مؤسسة الزكاة فى مواجهة الأزمات

تتناول الباحثة هذا المطلب كالتالى:

أولاً: مساعدة الأفراد المنكوبين اقتصادياً أو صحياً.

ثانياً: مساعدة الدولة فى مواجهة الأزمات.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: مساعدة الأفراد المنكوبين اقتصادياً أو صحياً:

مؤسسة الزكاة التكافلية تشمل جميع أفراد المجتمع، طالما تعرض أحدهم لأزمة أو عارض، أخرجه عن حد الكفاية، كما أنها تشمل جميع الطوارئ التى قد يتعرض لها الفرد فى المجتمع، ومن الحالات الخاصة التى تنفرد بها الزكاة، كفالة المنكوب بكارثة، وكفالة الغارم[1].

فيدخل ضمن مصرف الزكاة «الغارمون» الذين فاجأتهم كوارث الحياة، ونزلت بهم جوائح اجتاحت مالهم، فاضطرتهم الحاجة إلى الاستدانة لأنفسهم وأهليهم[2].

ففى حديث قبيصة بن مخارق الهلالى ، قال: تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها فقال: «أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها، ثم قال: يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك[3]، ورجل أصابته جائحة[4] اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب

---

(١) مشهور (نعمت عبد اللطيف)، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائى والتوزيعى، مرجع سابق، ص٤٤٠.

(٢) القرضاوى ، فقه الزكاة، مرجع سابق، المجلد الثانى ص ٦٦٦ .

(٣) يمسك: يكف عن السؤال.

(٤) الجائحة: الكارثة .

قواماً من عيش (أو قال سداداً من عيش)، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش (أو قال سداداً من عيش) فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتاً يأكلها صاحبها سحتاً»[1].

فالإسلام لا يدع الشخص المنكوب لتبرعات الناس الطيبين وحدها، بل يجعل له نصيباً فى بيت المال، وفى مال الزكاة بالذات، يطالب به ولى الأمر[2].

ففى حديث الرسول ﷺ لقبيصة يبيح له أن يطالب بحقه، ويسأل أولى الأمر حتى يصيب قواماً من عيش أو سداداً من عيش. فقوام عيش من احترق بيته أن يبنى له بيت ملائم يسعه، ويؤثث بما يليق بحاله، وقوام عيش التاجر الذى أصيب فى تجارته وثروته أن يدور دولاب تجارته وإن لم يعد كما كان سعة وثروة. وهكذا ، كل إنسان بحسبه، وكذلك صاحب المصنع الذى أصيب فى مصنعه[3].

وعن الإمام الغزالى، «ذهب قوم إلى أن: من افتقر فله أن يأخذ بقدر ما يعود به إلى مثل حاله ولو عشرة آلاف درهم إلا إذا خرج عن حد الاعتدال»[4]. والآخذ بهذا الرأى أو ذاك موقوف على قدر مال الزكاة كثرةً وقلةً، وحاجة المصارف الأخرى شدةً وضعفاً[5].

الموارد التكافلية تجعل ضمن الفئات المستحقة، جميع أفراد المجتمع، طالما تعرضوا لأزمة اقتصادية أو غير اقتصادية، ومن ذلك المحتاجين بسبب البطالة أو

---

(١) مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم ١٠٤٤ ، ص٤٦١.
(٢) القرضاوى، دور الزكاة فى علاج المشكلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٤٣ .
(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٤) الغزالى، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، المجلد (١)،ص٢٦٣.
(٥) القرضاوى، دور الزكاة فى علاج المشكلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٤٣.

الشيخوخة، والمعاقين بدنياً او ذهنياً، وضحايا الفيضانات أو الحرائق، أو العنف المدنى[1].

فمؤسسة الزكاة تقوم بدورٍ هام فى مواجهة الأزمات والكوارث التى يتعرض لها أفراد المجتمع، وتحاول أن تصل بهذا الفرد إلى الحالة التى كان عليها قبل حدوث الأزمة، وكلما كانت حصيلة الزكاة كبيرة كلما كان حجم المساعدة أكبر، ودخول مؤسسة الزكاة فى مشروعات لصالح المستحقين سوف يساعدهم على زيادة حصيلة الزكاة، وفى نفس الوقت سوف يستوعب عدداً كبيراً من العاطلين عن العمل لعدم توفر فرص عمل لهم وبالتالى سوف تسهم فى القضاء على البطالة.

ثانياً: مساعدة الدولة فى مواجهة الأزمات:

مساعدات مؤسسة الزكاة لا تنحصر فقط على الأفراد ولكن تمتد لتشمل الدولة، فالدولة قد تقوم بالاقتراض لتمويل التنمية وتقبل شروط قد تضر بالطبقة الفقيرة من المجتمع، وقد تلجأ الدولة إلى المعونات الأجنبية لسد فجوة رأس المال وهى فجوة تنتج بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، فإذا لم يكن معدل الادخار مساوياً على الأقل لمعدل الاستثمار كانت هناك فجوة لابد من ملئها، أو لسد فجوة النقد الأجنبى وهو فجوة تنتج نتيجة العجز فى الميزان التجارى لأى دولة، وهو الفرق بين واردات الدولة وصادراتها[2].

وسوف تقوم الباحثة بعرض بعض المشاكل التى تتعرض لها الدولة من التمويل الخارجى.

---

(1) HASAN, Najnul, Social Secritey System Of Islaimc with special referene to zakat, international center for research in Islamic Ecomimics, king abdulazia univ., Jeddah, s.p. 1984، p: 29.

(٢) أبو النجا (فايزة) ، ندوة حول الاقتصاد المصرى والمعونات الأجنبية ، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٣٦ ، ٣٧.

تنساب الموارد الأجنبية من الخارج فى صورتين أساسيتين ، تتمثل الأولى فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والتى تتمثل فى قيام المستثمر الأجنبى باستثمار أمواله مباشرة فى مشروعات فى الدولة المضيفة، أما الصورة الثانية فتتمثل فى المنح والقروض[1].

وإن كان لهذا التمويل الخارجى إيجابيات مثل تمويل عجز ميزان المدفوعات وضخ جزء كبير من العملات الأجنبية فى الاقتصاد والمساهمة فى إنشاء الكثير من المشروعات الاستثمارية ، إلا أن سلبيات التمويل الخارجى أكثر من ايجابياته وأيضاً هناك خطورة فى الاعتماد على هذا النوع من التمويل بشكل مستمر.

وسوف تعرض الباحثة بعض السلبيات لكل نوع من أنواع التمويل الخارجى كالتالى:

١- سلبيات الاستثمار الأجنبى:

أ- التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الدول المتقدمة على التكنولوجيا الحديثة[2].

ب- من الممكن أن تؤدى التكنولوجيا الحديثة المستخدمة فى الإنتاج إلى الاستغناء عن بعض العمال غير المؤهلين لاستخدامها[3].

ج- يرى البعض أن ما يتم من تصنيع على أيدى الشركات الأجنبية يعد تصنيعاً من نوع خاص، ذلك أن ما تفضل الشركات الدولية نقله للبلاد المتخلفة من

---

(١) محفوظ (إيمان على)، وآخرون، التخطيط والتنمية الاقتصادية، جامعة قناة السويس ، السويس ب ت ، ص١٦٦، موقع WWW.egycfi.org.eg.

(٢) تقرير الاستثمار العالمى ٢٠١٠، غرفة الصناعات الغذائية ، الاستثمار فى اقتصاد منخفض الكربون، ج٣، ص١٢.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

صناعات ، يتمثل فيما تريد البلاد الرأسمالية المتقدمة التخلى عنه، نظراً لما تسببه هذه الصناعات من مشاكل، فيؤدى ذلك إلى ارتفاع تكاليفها، كمشاكل العمالة. والأجور والتلوث، وهذه الصناعات ليست بالضرورة التى تحتاجها البلاد المتخلفة[1].

د- تحويل الموارد من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة.

هـ- تحويل الأرباح الضخمة الناتجة عن الاستثمار المباشر للبلاد المتقدمة مما يعنى أن تلك الأرباح تسهم فى تصنيع وتقدم الاقتصاد الخارجى وليس البلد المقام به الاستثمار[2].

ى- من أشكال الاستثمار الأجنبى ، نشاط الشركات متعددة الجنسية، وهذه الشركات قد تستطيع التأثير فى هيكل السوق الداخلى للدول النامية والذى يتميز بصغر حجمه نسبياً، وتحويله، إلى ما يلائم أهدافها الأساسية. كما أن هذه الشركات تستطيع أن تفرض شروطها وقراراتها على حكومات الدول النامية طالما أن هذه الدول فى حاجة شديدة إلى الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات[3].

ولكن ليس معنى السلبيات السابقة أن نرفض الاستثمارات الأجنبية، ولكن يجب أن لا تكون الاستثمارات الأجنبية هى الاختيار الوحيد، بل يجب أن يكون لدى الدولة استثماراتها المحلية ومصادرها المحلية للتمويل، حتى لا يكون هناك ضرورة لقبول استثمارات أجنبية قد لا تحقق المنافع المرجوة منها.

وإن مؤسسة الزكاة سوف يكون لها دور هام فى إقامة المشروعات الاستثمارية وتشجيع رجال الأعمال داخل الدولة فى دخول مشاريع كبرى معها والاستفادة من

---

(١) انظر محفوظ (إيمان على) التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٧٠ .

(٢) المرجع السابق، ص١٧١ .

(٣) أبو السعود (محمدى فوزى) ، مقدمة فى الاقتصاد الكلى، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٠م، ص ٣٦٨، ٣٦٩ .

الموارد المتاحة والتركيز على إنتاج السلع الضرورية بدلاً من استيرادها من الخارج، وبالتالى تقلل من احتياج الدولة للعملات الأجنبية اللازمة لاستيراد هذه السلع الضرورية من الخارج.

وهذه المشروعات لصالح المستحقين من فائض أموال الزكاة، وهذا الفائض ليس بالشيء القليل إذا تم التطبيق الإلزامى للزكاة، وقام المكلفون بالزكاة بدفع الزكاة لمؤسسة الزكاة، فسوف يتوفر حصيلة كبيرة، بحيث تقوم مؤسسة الزكاة بسد الحاجات الضرورية للمستحقين ثم القيام باستثمار جزء من فائض أموال الزكاة فى هذه المشروعات الكبرى ، خاصة أن إدارة الاستثمار فى مؤسسة الزكاة سوف يكون بها نخبة من علماء وخبراء فى علم الاقتصاد قادرين على التخطيط لمشروعات قليلة المخاطر، وتتناسب مع الموارد المتاحة داخل الدولة.

٢- سلبيات المعونات المشروطة والقروض:

فى المعونات المشروطة تقوم الدولة المانحة لهذه المعونات بوضع بعض القيود على الدولة المستقبلة لها، فهذه المعونات تمثل استمراراً للعلاقات الاستعمارية تحت شكل أكثر قبولاً[١].

أما القروض فهى من أهم أشكال التمويل الخارجى، وقد تحصل الدولة على القروض من الحكومات الأجنبية (القروض الثنائية)، أو تحصل على القروض من الهيئات الدولية المختلفة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى (القروض الدولية).

---

(١) الفاضلى (محمد على بهجت)، والحمادى (محمد عبد الحميد)، دراسات فى جغرافية التنمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٦م، ص٢٨٩.

وسوف تعرض الباحثة بإيجاز مشاكل الاقتراض من صندوق النقد الدولى كمثال لمشاكل الاقتراض من الخارج:

يقوم صندوق النقد الدولى بتطبيق وصفة فى كل الدول بدون مراعاة لظروفها وأوضاعها، ومن معالم هذه الوصفة، التقشف فى الميزانية، وتخفيض سعر العملة وتحرير التجارة والخصخصة ، وتفقد الدولة المدينة السيطرة على السياسة المالية والنقدية، والسيادة الاقتصادية[1] ، وعمل نظام ضريبى تنازلى لصالح الأغنياء والشركات العملاقة.

وكان لتطبيق وصفة مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية التى تم انضمامها منذ ١٩٩٥م)، نتائج اقتصادية تعتبر من أسوء النتائج التى سجلها التاريخ الاقتصادى. ومن أخطر النتائج التى تم رصدها[2]:

- افتقار مئات الملايين من الناس ، وظهور المجاعات.
- أغلقت المستشفيات والمدارس وحرم ملايين الأطفال من الحق فى التعليم الأولى.
- الإبادة الاقتصادية الناتجة عن التلاعب الواعى والعمدى بقوى السوق وأثرها الاجتماعى المدمر.
- استهدفت مؤسسات بريتون وودز تحويل العالم الثالث إلى أراضى اقتصادية مفتوحة، وبهذا أنكرت عليها بناء اقتصاد وطنى، وفى هذا السياق تحولت البلاد النامية إلى احتياطات للموارد الطبيعية للبلاد المتقدمة.

---

(١) تشو سودو فيسكى (ميشيل) ، ترجمة محمد مستجير مصطفى، (الهيئة المصرية العامة للكتاب) مكتبة الأسرة ، ٢٠١٢م، ص٢٩.

(٢) انظر العوضى (رفعت) ، بحث العولمة .. ما هى وما عليها بأقلام مفكرين غربيين ب ت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص٥٨-٦٠ راجع ايضا عولمة الفقر فقرات متفرقة.

- انخفاض الأجور الحقيقية فى كثير من بلدان العالم الثالث بأكثر من ٦٠٪ .
- يقوم صندوق النقد الدولى بإدارة سعر الصرف لعملات الدول النامية، وقد فرض تخفيض سعر عملات كثير من الدول. وكان لتخفيض سعر العملة آثار اجتماعية قاسية، حيث زادت أسعار المواد الغذائية الرئيسية والأدوية الأساسية والوقود والخدمات العامة.
- اشترط صندوق النقد الدولى «تصحيح الأسعار» ولتحقيق ذلك تم إلغاء كل الإعانات والدعم وضوابط الأسعار، وبالتالى أطلقت أسعار المواد الغذائية.
- بتوجيه من البنك الدولى أدخلت تعديلات خطيرة على النظام الضريبى ففرضت ضريبة المبيعات وغيرها، وقد أدى ذلك إلى زيادة العبء على المجموعات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل.

وفيما يلى أمثلة لبعض البلاد التى قامت بالاقتراض من هذه المؤسسات والتي تؤكد النتائج السابقة:

أ- **الصومال**: أدى برامج التكيف الهيكلى إلى الاعتماد على الحبوب الأجنبية وزادت المعونة الغذائية خمسة عشرة مثلاً، بمعدل ٣١٪ زيادة سنوية وأدى هذا إلى تشريد المنتجين المحليين[١].

ب- **بنجلاديش**: فرض صندوق النقد الدولى إلغاء الدعم للزراعة، وهى عملية أسهمت منذ أوائل الثمانينات فى إفلاس صغار المزارعين ومتوسطيهم.[٢]

ج- **يوغوسلافيا**: أسهمت إعادة هيكلة الاقتصاد الكلى التى طبقت فى يوغسلافيا فى تدمير اقتصاده بأسره[٣].

---

(١) تشو سودوفيسكى، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير يوسف، مرجع سابق، ص١٠٠ .

(٢) المرجع السابق، ص١٤٦.

(3) CHOSSUDOVSKY, Michel: The Globalisation Of Poverty, Impacts of IMF And World Bank Reforms, Zed books Lltd., London, 2nd ed, 1998, p. 258 .

هذه نبذة مختصرة عن مشاكل الاقتراض من صندوق النقد الدولى ، وهى توضح مدى خطورة الاقتراض من هذا الصندوق.

فإن الاقتراض من صندوق النقد الدولى سوف يُدخل الدولة فى دائرة سداد الدين وفوائده ولن تستطيع الخروج من هذه الدائرة ، وقد تضطر إلى الاقتراض لسداد جزء من قرض صندوق النقد الدولى وفوائده.

أما القروض الثنائية فمشاكلها لا تبتعد كثيراً عن مشاكل الاقتراض من الهيئات الدولية، وما تحمله من نمو سريع للمديونية الخارجية والمدفوعات الناشئة عن خدمة هذا الدين.

لذلك ترى الباحثة أن مؤسسة الزكاة سوف تساعد فى حماية الدولة من الاستعمار الاقتصادى من الدولة المقرضة أو المانحة للدعم، وحماية الطبقة الفقيرة والمتوسطة من الأعباء التى سوف تقع عليها من مثل هذه القروض، بأن تقوم مؤسسة الزكاة بمنح الدولة الأموال الضرورية التى تحتاجها لخروجها من الأزمة أو منحها جزءاً من هذه الأموال ، أو تقوم مؤسسة الزكاة بإقراض الدولة قرضاً حسناً على أن تقوم الدولة بسداده على أقساط سنوية، وذلك يتوقف على أمرين:

أ- رأى الجهات الخاصة بالإفتاء فى هذه الدولة على حسب الظروف التى تتعرض لها الدولة فى هذا الوقت.

ب- مدى توفر الأموال الكافية فى مؤسسة الزكاة بعد سد الحاجات الضرورية للفقراء والمحتاجين.

وأيضاً سوف تسهم مؤسسة الزكاة مع الدولة فى تحقيق التنمية، مما يؤدى إلى التقليل من نسبة احتياج الدولة للتمويل الخارجى اللازم للتنمية، كما سيتم توضيحه فى المبحث التالى إن شاء الله.

نخلص من هذا المبحث إلى:

١- تتنوع الحاجات البشرية وتتطور بسبب التقدم التكنولوجى وقد يحتاج الإنسان إلى الحصول على بعض السلع والخدمات التى يجد أنها ضرورية فى حياته ولكن لا تكون لديه القدرة المالية للحصول على هذه السلع والخدمات.

٢- الزكاة والمشروعات الزكوية تساعد على زيادة نصيب مستحق الزكاة مما يمكنه من مواجهة التطور التكنولوجى وارتفاع الأسعار.

٣- مؤسسة الزكاة سوف تتحمل جزءاً من نفقات الضمان الاجتماعى الذى تنفقه الدولة على المحتاجين، وبالتالى تستطيع الدولة استخدام هذا الجزء من النفقات فى مشروعات البنية التحتية.

٤- مؤسسة الزكاة تقوم بدورها فى مواجهة الأزمات والكوارث التى يتعرض لها الأفراد والدولة.

٥- توجد بعض السلبيات فى الاستثمار الأجنبى والمعونات الأجنبية والتى يمكن تجنبها بالاستعانة بمؤسسة الزكاة.